الأنباء
الخميس 29 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

اتفاق على دراستها حسب أحجام وأوزان الأرقام الواردة

عبدالصمد: آليات جديدة لمناقشة الميزانية

د. عادل الدمخي ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي خلال الاجتماع

أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة تدارست خلال اجتماعها امس آلية مناقشة الميزانيات والحسابات الختامية بعد اكتمال وصولها الى اللجنة، وفي حدود الوقت المتاح لنا في دور الانعقاد الحالي، وذلك وفقا لاقتراحات عدة مقدمة من المكتب الفني.

واضاف في تصريح صحافي ان الآليات الثلاث المقترحة تمثلت في مناقشة الميزانيات والحسابات الختامية ـ لجميع الجهات ـ النمط السابق، واختيار بعض الجهات ذات الميزانيات والقضايا الكبيرة ومناقشة ميزانياتها وحساباتها الختامية، وآلية جديدة مرشدة لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية.

وعن مناقشة الميزانيات والحسابات الختامية ـ لجميع الجهات، ذكر عبدالصمد انه تم العمل بهذه الآلية في آخر 4 سنوات، وتحتاج اللجنة الى 40 اجتماعا حتى نهاية دور الانعقاد لمناقشة جميع الميزانيات والحسابات الختامية.

واضاف ان إيجابية هذا المقترح هي متابعة جميع الجهات الحكومية بشكل دوري ورصد القضايا المتشابهة بين الجهات الحكومية والتي اصبحت ظواهر على مستوى الدولة وتقييم اداء جميع الجهات الحكومية.

وعن اختيار بعض الجهات ذات الميزانيات والقضايا الكبيرة ومناقشة ميزانياتها وحساباتها الختامية، قال: تعتبر هذه الآلية ترشيدا للآلية القديمة، حيث يتم التركيز فقط على الجهات ذات الملاحظات والميزانيات الكبيرة، وتحتاج اللجنة الى 15 اجتماعا حتى نهاية دور الانعقاد لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية في هذه الآلية، ويتم اختيار الجهات الحكومية على اساس ضخامة ميزانيتها وعدد ملاحظاتها واهميتها.

وحول الآلية الجديدة المرشدة لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية، بين عبدالصمد انها تعتمد على الوصول الى مراكز التأثير مباشرة، وتركز على طرح الظواهر والمشاكل التي تسهم بشكل مباشر في الملاحظات المسجلة من قبل الاجهزة الرقابية وتسلط الضوء على مواطن الهدر في الميزانية، وتحتاج اللجنة الى 11 اجتماعا حتى نهاية دور الانعقاد لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية في هذه الآلية.

وأشار الى أن اللجنة بحثت عقد اجتماع تمهيدي يتم فيه التمهيد وتسليط الضوء على اهم القضايا وإشراك لجان المجلس الدائمة بالقضايا التي تعد من صلب اختصاصها والتنسيق بين المجلس والحكومة حول اهم القضايا مما يسهم في حلها.

وأضاف ستتم الدعوة لهذا الاجتماع كل من رئيس مجلس الأمة، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير المالية، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة، ورئيس جهاز المراقبين الماليين، ورئيس ديوان الخدمة المدنية، ورئيس جهاز متابعة الاداء الحكومي، رؤساء اللجان الدائمة في مجلس الأمة.

وفيما يتعلق بمناقشة الميزانيات أوضح أن مخصص مناقشة ميزانية الوزارات والادارات الحكومية لمناقشة ميزانية الجهات الملحقة لمناقشة ميزانية الجهات المستقلة، لمناقشة الميزانية والحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار، ولمناقشة الميزانية والحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية.

وعن مناقشة الحسابات الختامية قال ان مناقشة الحساب الختامي للوزارات والادارات الحكومية، ولمناقشة الحساب الختامي للجهات الملحقة، ولمناقشة الحساب الختامي للجهات المستقلة.

ولفت عبدالصمد إلى ان اللجنة بحثت التحضير لحلقة نقاشية مفتوحة لمدة يومين في «مسرح مبنى الأعضاء» يتم فيها تسليط الضوء على ابرز الاختلالات بمشاركة الاجهزة الرقابية ووزارة المالية.

وأشار الى عقد اجتماع موسع بحضور رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء وجميع أعضاء السلطتين لاجتماع يتم من خلاله تسليط الضوء على أبرز القضايا في جميع الجهات الحكومية.

وأوضح أن اللجنة تدارست قيام المجلس بالدعوة الى جلسة خاصة لعرض ابرز القضايا التي رصدتها الاجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة ـ جهاز المراقبين الماليين).

وأكد عبدالصمد انه تم الاتفاق داخل اللجنة على دراسة الميزانيات والحسابات الختامية حسب أحجام واوزان هذه الميزانيات مع ما قد يتطلبه ذلك من عقد اجتماعات اضافية، مبينا ان الاولوية ستكون لمناقشة والتصويت على المشروعات الرأسمالية حتى يتسنى للجهات المعنية تنفيذها في الوقت المقرر لها.

الدمخي: قانون العفو الشامل عن متهمي دخول المجلس يختلف عن خلية العبدلي

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد النائب د.عادل الدمخي ان قانون العفو الشامل عن متهمي دخول مجلس الامة يختلف اختلافا كليا عن قانون العفو الشامل عن متهمي قضية خلية العبدلي الإرهابية.

واضاف الدمخي، في المركز الاعلامي لمجلس الامة، ان حديثه سيكون عن قانون العفو الشامل، حيث انه قانون دستوري وفقا للمادة 75 من الدستور التي نصت على ان «للأمير ان يعفو بمرسوم عن العقوبة او يخفضها وأما العفو الشامل فإنه لا يكون الا بقانون وذلك عن جرائم مقترفة في اقتراح العفو».

وقال: ان العفو الخاص بيد سمو الامير ويتعلق بأشخاص مع بقاء آثار العقوبة مما يعني يخفض العقوبة او يرفعها وتبقى آثارها من ضمنها المنع من الترشح، بينما قانون العفو الشامل فإنه يتعلق بالجرائم وما يترتب عليها من عقوبة وآثار ويمحوها كأنها لم تكن».

وتابع الدمخي: ان تطبيق المادة 75 من الدستور في تقديم قانون العفو الشامل لم يتم تقديمه تاريخيا الا في هذا المجلس وهذه اول مرة، حيث قدمت قانونين أولهما القانون الذي عرض على المجلس في دور الانعقاد مع بعض الاخوة والقانون الذي نتحدث عنه اليوم الخاص بدخول المجلس.

واشار: اننا لن تستطيع تطبيق قانون العفو الشامل اذا كانت المدة مفتوحة وكانت لدينا تجربة، حيث ان التجربة الاولى رفضها بعض الاخوة لأن مدة القضية مفتوحة وتضم مجرمين ولا تتعلق بجرائم سياسية فقط.

وقال: اننا فتحنا وضع القضايا من 2011 حتى 2015 ودخل فيها بعض الجرائم مثل مقاومة رجال الشرطة وقضايا لا تتعلق بالجرائم السياسية ولذلك بعض الاخوة توقف عن ذلك، مشيرا الى ان الوقت آنذاك مشحون سياسيا وقضية الراشي والمرتشي.

واكد الدمخي ان الشباب الوطني انتفض ضد هذه القضية حيث اغلقت ساحة الارادة ولجأ لمجلس الامة وعدت هذه القضية كجريمة حيث انه في الاحكام الأولية اخذوا براءة وفي الثانية عدت جريمة قائلا لا يوجد فيها إساءة لصاحب السمو ولا إذاعة اخبار كاذبة ولا إساءة للقضاء ولا استخدام السلاح ولا تقويض نظام الحكم ولا التخابر مع جهات خارجية.

واوضح الدمخي ان الشباب دخلوا مجلس الامة في وضع كان فيه تعبير عن رأي ووضع متأزم واغلب الشباب وعددهم 70 شخصا ومن اطراف وفئات مختلفة حبسوا لمدة 83 يوما، مشيرا الى انهم شباب وطني مخلص من كل اطياف الكويت.

واشار إلى انه اذا أردنا ان نغلق هذا الملف فعلينا ان نضع جرائم تاريخ يومي الأحداث في هذا القانون الذي البعض يعتبره قانونا خاصا بصورة عام، قائلا من يريد تقديم العفو الشامل فإنه لا يتم الا بتحديد زمن معين وجريمة معينة ولا يدخل فيها أطراف اخرى بمبرر لطي صفحة الماضي.

وتابع ان هذه القضية سياسية وأثيرت من قبل بلاغ من احد البنوك والصحف اليومية وبعدها تحرك الشباب الوطني وكانت قضية سياسية بامتياز وكانت ضد القبيضة الذين حفظت قضيتهم وتبوأوا مناصب من خلالهم يشرعون ويكون لهم دور سياسي كبير والشباب الوطني سجن.

واشار إلى انه علينا حماية الشباب والايداعات المليونية من اكبر القضايا السياسية في الكويت، ونحن لا نتدخل في سلطة القضاء انما لطي صفحة سياسية مضطربة، مشيرا الى اننا أصبحنا صفين منها الراشي والقبيضة والشباب.

ولفت الدمخي الى اننا ذهبنا لقضية تعارض المصالح وسجن النواب والعفو الشامل، مؤكدا ان رد مجلس القضاء امس انا متفق في مجمله لأنه كان على قضية خلية العبدلي الإرهابية، لافتا الى ان منطوق الرد كان فيه «ان نوعية الجرائم المقدمة بحث القضايا في الاقتراحات الثلاثة بقوانين بشأن العفو الشامل منها اقتراحان للنائب خالد الشطي حيث قال انها تتسم بالخطورة الشديدة على أمن الدولة في الداخل والخارج».

واستكمل الدمخي البيان بأن المتهمين ذو نزعة اجرامية وميول عدوانية تستوجب العقاب واذا صدرت ادانتهم فيجب عليهم التنفيذ ردعا لغيرهم حتى لا تتفشى في المجتمع ظاهرة التعدي على القانون والاستهانة بالأحكام القضائية على أمل صدور قانون العفو الشامل.

واشار الدمخي الى ان البيان اوضح ان الاقتراحين المقدمين من النائبين خالد الشطي ود.خليل عبدالله في العفو الشامل عن الجرائم التي وقعت من عام 1988 حتى عام 2015 بشأن الجنائيات فإن جرائمها متعلقة بالامن الداخلي والخارجي وتؤدي لارتكاب افعال فيها مساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها في التخابر مع دول اجنبية للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت وتتسم بالخطورة الشديدة وهذه النزعة العدوانية تستوجب العقاب.

وقال الدمخي انه لا يمكن مقارنة هذه الجريمة الإرهابية بالجريمة السياسية المتعلقة بدخول المجلس، مشيرا الى انه لا يمكن القبول بذلك، وان العضو ذاته قد لامني شخصيا وقال ان العفو يطلب ولا يفرض.

واوضح ان قانون الخاص هو يطلب ولا يفرض انما العفو الشامل فهو يصدر من مجلس الامة بتوافق مع الحكومة وتصديق سمو الامير عليه، لافتا الى ان ما يحصل الآن هو خلط أوراق خصوصا وانه اعترض سابقا الا انه قدم القانون.

واضاف الدمخي اننا قدمنا القانون بجريمة سياسية ضخمة لا علاقة لها بأمن البلد او التخابر انما هي قضية عادية ضد الراشي والمرتشي وان حصل فيها خطأ بدخول المجلس، لافتا الى ان هذا القانون يتعلق بخلاف سياسي بين الشباب الوطني والقبيضة.

وقال ان من حق مجلس الامة اقرار هذا القانون ولا علاقة له بتداخل عمل السلطات، مشيرا الى انه حق خالص لمجلس الامة، مستغربا حماية نقص القوانين والجو السياسي القبيضة بينما تعرض الشباب الوطني للسجون.

وختم الدمخي انه كان هناك اعتراض على قانون العفو وأعلنا عن نية تقديمه وعارضو وبعدها قدموا معنا وكان هناك بيان منا بهذا الشأن والتشريعية عندما أرسلت هذه القوانين الثلاثة كان عملهم مثلما ارسلوا لمجلس القضاء قانون سجن النواب على الرغم من وجود اعتراض لم تأخذ به اللجنة التشريعية.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

مع مراعاة أصحاب الدخول المحدودة ويمكن إعفاء البعض منهم

عاشور: وضع رسوم مالية على التحويلات الخارجية لا يخالف الدستور وفق المادة 48

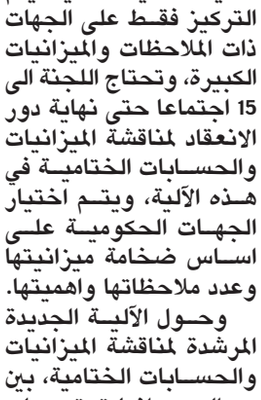
صالح عاشور

أكد مقرر اللجنة المالية النائب صالح عاشور دستورية الاقتراح بفرض ضرائب على التحويلات الخارجية أو وضع رسوم مالية عليها، كما تفعل البنوك وشركات الصرافة حين التحويل لخارج الكويت دون التأثير على سعر صرف العملة.

وبين عاشور في تصريحه أن بعض مواد الدستور كما هو الحال بالباب الأول والثاني والثالث التي تتحدث عن الدولة والمواطن وحقوقه الأساسية مثل التعليم وحق العمل والخدمة الوطنية، وان المادة 48 من الدستور والتي تنص على: «أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة» تعطي الحق بفرض الضرائب على الجميع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين مع مراعاة مستوى الدخل وكفالة الحياة الكريمة للإنسان. وأفاد قائلا في نهاية تصريحه: إن الدستور أعطى الحق الكامل بتطبيق الضريبة أو الرسوم على المقيمين بما يتوافق مع القانون شريطة مراعاة أصحاب الدخول المحدودة جدا وإمكانية إعفاء البعض منهم، وكذلك فرض رسوم على التحويلات كما هو الحال الحاصل الآن مع البنوك وشركات الصرافة.

صالح عاشور يسحب أسئلته حول أرض جمعية الصحافيين

أعلن النائب صالح عاشور سحب أسئلته البرلمانية حول الأرض المخصصة لجمعية الصحافيين الكويتية.

وقال النائب عاشور في تغريدة على حساب اللجنة الإعلامية في «تويتر» انه تم سحب الأسئلة البرلمانية حول الأرض المخصصة لجمعية الصحافيين الكويتية بعد التأكد من ان بعض المعلومات في الأسئلة غير متوافقة مع الواقع الفعلي لوضع أرض الجمعية.

الحويلة: دعم كامل لإقرار «نهاية الخدمة» للمتقاعدين في القطاع النفطي

د.محمد الحويلة

أكد النائب د.محمد الحويلة دعمه الكامل لإقرار مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في القطاع النفطي والذي اقرته اللجنة الصحية بتعديل المادة 51 من القانون 6 لسنة 2010 في شأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الأهلي ليشمل القانون جميع العاملين في القطاع النفطي المتقاعدين منذ 2010 حتى 2017 بأثر رجعي.

وقال الحويلة: إن معايير العدالة التي نص عليها الدستور تقتضي المسارعة في منح الحقوق، لاسيما إذا ارتبطت تلك الحقوق بفئة المتقاعدين الذين قضوا أفضل سنوات عمرهم في خدمة البلد، فإن العاملين في القطاع النفطي يستحقون منا كل الدعم والتشجيع والرعاية مما ينعكس ايجابيا على ادائهم وانتاجهم ورضاهم الوظيفي، فالقطاع النفطي هو عصب الاقتصاد القومي للبلاد والاستثمار الحقيقي فيه يأتي من خلال الاهتمام بالعنصر البشري الوطني.

وأكد أنه دائما يحرص على حفظ حقوق العاملين في القطاع النفطي، خاصة المتقاعدين منهم الذين أبلوا بلاء حسنا في خدمة هذا القطاع وأفنوا سنوات عمرهم من أجل توفير اقتصاد وطني يساعد في انعاش مقدرات البلد، داعيا الحكومة إلى التعاون مع المجلس في الجلسة المقبلة من أجل إقرار مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين في القطاع النفطي، مؤكدا أننا لن نتوانى في إقرار كل ما من شأنه تحسين معيشة المواطنين.

الدوسري يطالب بإقرار مكافأة نهاية الخدمة لموظفي «النفط» الجلسة المقبلة

ناصر الدوسري

أكد النائب ناصر الدوسري على أهمية إقرار مكافأة نهاية الخدمة لموظفي القطاع النفطي التي تشمل العاملين من 2010 وبأثر رجعي في المداولتين بالجلسة المقبلة، مطالبا الحكومة بالموافقة على القانون وتنفيذه من باب التعاون خاصة وانه امر مستحق.

وقال الدوسري في تصريح صحافي ان الاقتراح جاء نتيجة تحرك نيابي واسع للمطالبة في حق هذه الشريحة، التي خدمت لسنوات طوال في القطاع النفطي، مؤكدا أن هذه المطالبة مستحقة وعلى الحكومة أن تدعمها لإنصاف هذه الشريحة. وأوضح الدوسري انه في الشهور الماضية كان هناك حشد نيابي مكثف بهدف توضيح تفاصيل هذا المطلب للجان المختصة في مجلس الأمة ولبعض الزملاء النواب ممن كانت لديهم استفسارات عن هذا المطلب وتم الرد على جميع استفساراتهم لتكون جميع الحقائق واضحة أمامهم، مؤكدا أن ثقة كبيرة في زملائه النواب في دعم هذا المطلب خلال جلسة التصويت.

العدساني: سأقترح قانوناً مع عدد من النواب بشأن المحاكمات والعقوبات العسكرية

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

شدد النائب رياض العدساني على ضرورة معرفة آلية ترقية الضباط، والتحاق الطلبة ضباط الصف بالكلية، وعدم إلغاء مستشفى الشرطة، ومراجعة انعكاسات تقاعد المدعين العامين، وعدم تعيين مدعين جدد منذ 3 سنوات.

وقال العدساني: سأتحدث عن 6 مواضيع تخص وزارة الداخلية، الأول بشأن الترقيات في الفترة الأخيرة والتي شملت عددا من الضباط من ملازم إلى ملازم أول ومنه الى نقيب والى رائد ومنه الى مقدم والتي لا تشوبها إشكالية في الموضوع، ولكن يجب اعادة التأكد من باب الحيطة، ولكن الترقية من مقدم الى عقيد هناك كثير من التساؤلات التي تثار حوله، بحيث تم ترقية 101 من أصل اكثر من 300 اسم تم ترشيحه، وسأتابع هذا الامر مع وزير الداخلية من خلال الاسئلة البرلمانية وتقديم بعض الاقتراحات حتى لو كان الأمر بالاختيار، فما الأسس والمعايير التي تم عليها الاختيار، خصوصا انه اذا احبط الضابط سيؤدي للتراجع والإحباط بشكل عام وسيعود سلبا على المؤسسة العسكرية في وزارة الداخلية، وهل هناك التزام بالأقدمية، وهل كانت الاختبارات متساوية بين الجميع؟ وهل تمت مقابلة الكل بشكل عادل وعدم الظلم؟ لا أريد استباق للأمر وتوجيه الاتهام ولكن يجب التأكد من هذا الأمر من باب الحيطة والحذر.

وتابع العدساني: والأمر الثاني قبلت الداخلية 890 طالب ضابط ولكن حتى الآن لم يتم التحاقهم بكلية سعد العبدالله، وفي سنة 2016 أوقفوا الدخول و2017 قبلوا ولكن للأسف لمدة سنة لم يدخلوا الدورة، وهذا التأخير لمدة سنة عطل الشباب عن العديد من الفرص والتي منها الالتحاق بالجامعات أو الكليات الأخرى، وهذا التأخير مسؤولية وزير الداخلية، والعدد المقبول للطلبة الضباط هذه المرة مضاعف، حيث كان في الماضي يقبلون حوالي 300 أو 400 والآن 860 طالبا، على الرغم من ان الكلية تتحمل ما بين 400 الى 450، وما دمت قبلت عددا زائدا فلتتحمل مسؤولياتك، ومن المفترض ان يمارسون مهامهم ويلتحقون بالكلية، فعلى وزير الداخلية تسليط الضوء على هذه القضية.

وزاد العدساني: وبالنسبة للإدارة العامة للتحقيقات منذ 3 سنوات لم تضع اعلانا ولم يتم قبول احد فيها، وذكرت هذا الأمر لوزير الداخلية الذي بلغني انه يسير بالإجراءات التي يجب ان تكون حقيقية ويتم تفعيلها على ارض الواقع، كذلك بالنسبة للمدعين العامين وعددهم 156 المحالين للتقاعد من موظفي الإدارة العامة للتحقيقات والذي صدر فيهم كتاب بذلك في 8/ 3/ 2017 دون أسباب واضحة ويتم تعيين الوافدين مكانهم، حيث ان المدعين كانوا مهيئين أنفسهم على راتب معين، وفوجئوا بتخفيض رواتبهم التقاعدية، وهذا الأمر لا يجوز ويجب مراجعته، وهذه أصبحت مسؤوليتك بعد توليك الوزارة يا وزير الداخلية خصوصا ان لديهم التزامات مالية وأقساط.

وقال العدساني: بالنسبة لمستشفى الشرطة رفعت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح كتابا تقترح إلغاء المشروع بسبب ارتفاع التكلفة المالية وحرصا على خطة التنمية والبديل بأن يكون هناك تأمين صحي، ليس في كل الاحوال الوزارة تتجه للتوفير الذي سيسبب ازدحاما مضاعفا على المستشفيات العامة، لاسيما ان الكويت منتعشة ماليا وعليها بناء مستشفيات ومدارس وغيرها، ويدعون التقشف ويتبرعون خارجيا، نفتخر بالسياسة الخارجية ولكن الاجدى السياسة الداخلية، ويجب الالتزام بقواعد الميزانية، وعلى رئيس الوزراء تحديد أوجه الصرف وعدم الهدر، يجب عدم إلغاء هذا المشروع الحيوي لمنتسبي وزارة الداخلية، فما الهدف من إلغائه؟

وبين العدساني انه سيتقدم باقتراح بقانون مع عدد من النواب بشأن المحاكمات والعقوبات العسكرية بهيئة القضاء العسكري لمنتسبي وزارة الداخلية أسوة بما هو معمول به في وزارة الدفاع وفق مرسوم بقانون 136/ 1992 حتى يأخذ كل ذي حق حقه، وسيتابع المواضيع الـ 6 التي ذكرت مع وزير الداخلية الذي عليه مراجعة ما ذكر.